تنزيل نصوص الفتن والملاحم وأشراط الساعة على الوقائع

دراسة نقدية في ضوء أُسُس التَّفسير

بقلم: د. عبد الجواد حردان

منذ صدر الإسلام بدأ الاختلاف في تنزيل نصوص الغيب على الوقائع، وكانت مادته تُحسَم وأصله يرتفع باستفتاء الصحابة نبيَّنا المصطفى صلى الله عليه وسلم كما في حادثة ابن صياد وخبر الدجال ، وما زال هذا الضرب من الخلاف يتجدد كلما جدَّت واقعة أو فاجعة تأطر الناس أطرًا على البحث عما وراء المادَّةِ وخلف سُجُف الغيب، فيكثر تأويل النصوص الصحيحة، ويتضاعف انتشار الأخبار الموضوعة .[٢]

ويستوي في ذلك ما جاء من هذه النصوص في القرآن الكريم مثل الاستخلاف في الأرض [النور: ٥٥]، والدخان [الدخان: ١٠] والدَّابة [النمل: ٨٢] ويأجوج ومأجوج [الكهف: ٩٤] والآيات الكونية على كثرتها كما في سورة القمر والتكوير والانفطار والانشقاق، وما جاء منها في الحديث الشريف مثل خبر الدجال، وفتح بيت المقدس واستفاضة المال، والفتنة العامة ومهادنة الروم وغدرهم، وكذلك الْمُوتان أي الموت الجماعي لِمَا يحلُّ بالناس مما يُعد من علامات الساعة كالأوبئة أو النوازل العظمى مثل الزلازل، والهرج أي القتل العام في الحروب العالمية الكبرى مثلًا .[٣]

---

[١] محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه "صحيح البخاري"* ، تح. محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢)، "الجنائز"، ٧٨ (رقم ١٣٥٤)؛ "الجهاد والسير"، ١٧٤ (رقم ٣٠٥٥)؛ "القدر" ١٣ (رقم ٦٦١٧)؛ مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "صحيح مسلم"* ، تح. محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م)، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٩٠١؛ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، *الموطأ*، تح: محمد مصطفى الأعظمي (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، "الجامع"، ٣٣٢٠.

[٢] عبد الجواد حردان، "الإشكاليات الدلالية في تفسير نصوص النوازل وأثرها على الوعي"، مؤتمر الزلازل من المنظور الديني والبشري، مح. مصطفى أونوردي، محمود نفيسة، محمد قاسم أردن (غازي عنتاب: دار نشر جامعة غازي عنتاب، ٢٠٢٤م)، ١١٥.

[٣] البخاري، "الجزية"، ١٥ (رقم ٣١٧٦)؛ "الجنائز"، ٧٨ (رقم ١٣٥٤)؛ مسلم، "العلم"، ٢٦٧١؛ "الإيمان"، ١٦٩؛ "الفضائل"، ٢٥٢٥.

وفي القـرنِ العشـرين وخاصَّـةً إبَّانَ حـرب الخلـيج الأولى (١٩٨٠م) والثانيـة (١٩٩٠) والثالثـة المعروفـة بحـرب العـراق (٢٠٠٣م) ذاعَـتْ كتـبٌ ومقـالات في تنزيـل نصوصِ الفتن والملاحم والأَشْراط على الأحداث؛ فأغوَى انتشارُها وإقبالُ العامَّة عليها آخَرين بالكتابة والنَّشر والجرأة على التأويل بلا ضوابط، وتتايَعَ إشعال مساحات من الهشيم بفَتيلِ كُتَيِّبات من هذا القبيل، ثم خبَتْ أو خفَّ أُوَارها؛ فلما انتفضت الشعوب في البلاد العربية عام ٢٠١١م إذا بقوم ينفخون في رماد تلك الكتب، فيتطاير شررها من جديد، حتى غدت هذه الساحة حلْبَةَ سباقٍ بين دعاة الإعلامِ وعلماءِ السلطانِ ومنابر الوعظ، واختلط الحابل بالنابل، فبينما يرى أحدهم انطباقَ أحاديث المهديِّ أو القحطانيِّ على رجلٍ ما يزعم آخَر أنَّه قد انطبقت عليه أحاديث الأعور الدَّجال أو السفياني [٤].

هذا الذي ذكرت إنْ هو إلا رصدٌ للمشكلة، وليس حكمًا بالجملة على بطلان تلك التأويلات ولا على صدقها، وإلا عُدَّ من المصادرة على مطلوب، كما أنه ليس حكمًا على صحة تلك الأخبار؛ فإن فيها الغثَّ والسمين، ولمسألة السند محدِّثون هم بها أدرى؛ لذلك لا بدَّ من الإشارة إلى أن هذه الدراسة مفاهيمية نقدية، فهي ليست تاريخية ولا حديثية؛ والمأمول من المؤسسات الحديثية والتاريخية أن تُعنَى بتخصيص قسم علميٍّ لجمع أسانيد هذا النوع من الأخبار ومتونِها، ثم دراسة ما يتصل بهما في مجال الرواية والدراية، ونقد ما سبق للمتقدِّمين من تنزيلها على أحداث وقعت في التاريخ، فالموجود من هذه الدراسات فيه نقص أو تَكرار ، وهو أشبه بحبات مسبحة مثاثرة يعوزها خيط ناظم، فهذا الخيط مقطوع بين جامعات العالم الإسلامي وكذا بين مراكز البحوث.

ولتنزيل هذا الضرب من النصوص على الوقائع إشكالية ناجمة عن فقه النص وفقه الواقع وفقه إسقاط النص على الواقعة، وإشكالية أخرى مردُّها إلى احتمال النصِّ العمومَ في الزمان والمكان والأشخاص والأحوال، فيتعمق الخلاف بين فريقين:

أ- أحدهما يَزعمُ أن هذا عموم أريد به الخصوص، فلا يصدق إلا بواقعة واحدة، أو يعده مطلقًا يصدق بواقعة واحدة وكفى، فلا يحكم بوقوعه مرة أخرى، وكأن صلاحيته قد انتهت، فلا مجال للبحث عن صدقه بغير تلك الواقعة.

---

[٤] عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن خلدون أبو زيد ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، *ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر*، تح. خليل شحادة (بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ٢/ ٨١٦.

[٥] الزمان، *فهرس بأشهر كتب أشراط الساعة*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥

https://2u.pw/TjvYIjTz

ب- ويذهب فريق آخر إلى أنه لا مانع من تكرار الوقوع وانطباق النص على واقعة أخرى بل على وقائع من جنس الأولى، فالعام على عمومه حتى يظهر ما يخصصه، والمطلق على إطلاقه حتى يرِد ما يقيده، ويعزز هذا أن أكثر نصوص هذا الباب في الأوصاف لا الأعيان، وأنه لا دليل يقطع بأن انطباق النص على الواقعة الأولى كان هو المراد من النص قطعًا، فما يزال احتمال ظهور ما ينطبق على النص من الوقائع واردًا، وأبلغ مثال على ذلك إسقاط النصوص الواصفة للخوارج على خوارج عصر السلف ثم[٦] خوارج العصور التالية له.

وهذا التباين في نوعية التفسير يفترض أن النص قطعي كالمتواتر من نصوص الكتاب والسنة، وإنما منشأ الخلاف فيه رغم قطعيته إما دلالاته الظنية، وإمَّا أنَّ كُلًّا من تفسير الواقعة وانطباق النص عليها ظني لا دليل فيه ولا من خارجه يوجب القطع على أنها هي المقصودة أو أنها وحدها دون غيرها مرادة بالنصِّ.

وأمَّا إذا كان الخبر صحيحًا لكنه ظنيُّ الثبوت، أو كان مختلفًا في صحته، أو حكم عليه بعض المحدثين بالضعف أو الوضع وخالفهم آخرون، فإنَّ دائرة النزاع تتسع، واحتمالات تنزيله على الوقائع تتضاعف وتضعف، لا سيما أن الظنية لا تكاد تنفك أيضًا عن كل من دلالاته وفقه الواقع وتحقيق المناط بتنزيل النص على الواقعة، وهذه سِمَة جُلِّ نصوص الفتن والملاحم وعلامات الساعة، فالسَّمْت البارز فيها من حيث الدلالة وغلبة الوصف المحتمل على التعيين يغلِّب احتمال ظهور الخلاف فيها في كل عصر وعقب ظهور حوادث محتملة من هذا القبيل.

هذا جانبٌ من الوجه العلمي الكاشف عن الباعث على هذه الدراسة النقدية، وثمة وجه آخر، وهو أن عصرنا هذا قد شهِد من يدَّعِي أنَّ المراد ببعض نصوصِ الفتن والملاحم والأَمارات زمانٌ أو مكانٌ أو حادثةٌ أو شخصٌ بعينه، وتلك الدعاوى نوعان؛ فبعضها مما يحتمله النص، وبعضها مما يأباه؛ إمَّا لأنَّ تشخيص الواقعة لم يبلغ من الدقة مبلغًا يطابِق أو يقارِب دلالة النص وسَوْقه وسياقه، وإمَّا لخللٍ أو قصورٍ في ثلاثيَّةِ التنزيل:

---

[٦] الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًّا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان، والخوارج أول فرقة تكفيرية مسلَّحة ظهرت في صدر الإسلام، استحلت الخروج على الحاكم بالسيف وكفَّرت بالذنوب، ناصروا عليًّا رضي الله عنه، ثم أنكروا التحكيم، فخرجوا عليه وكفروه، وناظرهم ابن عباس ثم قاتلهم علي بن أبي طالب، واستمر بقيتهم حتى قتل أكثرهم بالنهروان. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، *البداية والنهاية*، تح. علي شيري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ٦/ ٢٤١. أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، *الملل والنحل* (القاهرة، مؤسسة الحلبي، د.ت)، ١/ ١١٤.

دلالاتِ الألفاظ وقرائنِ الأحوال ووقائعِ التاريخ، فالأولى قد تمنع هذا التنزيل، والثانيةُ ربما تردُّه، والثالثةُ قد تفنِّدُه أو تُكذِّبُه.

وهكذا وقعت أخطاء نتجت عنها أمانٍ وأوهامٌ، بل غدا لكل ساقطةٍ من الروايات لاقطةٌ من وسائل إعلامٍ كاسدةٍ راجتْ سوقها بها، فدعَتْ لتفسير هذه النصوص من ليس بأهلٍ، فإذا به يتجرأ على تأويلها بلا ضوابط علمية ولا تمييزٍ بين الصحيح والضعيف، وانتشرت تلك التأويلات الباطلة على أنها ضرب من إعجاز القرآن أو المعجزات النبوية في مسائل الغيب، ولما ظهر ما يبرهن على بطلان تلك الأباطيل وقع مَن صدَّقها في حبائل الشك أو الإلحاد وتكذيب الكتاب والسنة، ثم إنَّ الصهيونية قد ضربت من هذا الغُنْم بسهم أيضًا، فتصدَّر بعضهم للاحتجاج بصدر سورة الإسراء على مشروعية الاحتلال وأحقيَّةِ المحتلِّ بفلسطين المباركة، وكأنَّه يدَّعي زورًا أنَّهم هم بنو إسرائيل عليه السلام، وأنَّ الكَرَّة الأخرى التي وقعت في تاريخ بني إسرائيل وذكرت في سورة [الإسراء: ٥-٦] لَمَّا تقعْ، وأنهم ما زالوا على ميعاد مع العودة بنص القرآن كما يدعون، وقد بدأت تتحقق لهم الآن كما زعَم هذا المتقوِّل، يقول رؤوفين ريفلين الرئيس السابق للكيان المحتل لأرض فلسطين: "إن عباسًا أنكر في حديثه حقَّنا في العودة إلى وطننا، فهو يتنكر بذلك لما نصَّ عليه القرآن!" والأدهى أن طبعةً للمصحف[٧] في إحدى الدول العربية المطبّعة مع المحتلِّ غُيِّرَ فيها اسم سورة الإسراء إلى اسمها الصحيحِ الآخَر "بني إسرائيل" ، فما الباعث على هذا الاختيار في هذا التوقيت؟ أهو اجتهادٌ محض له موجباته أم هو إيهامٌ للعامة بصدق كذبةِ المحتل في تفسيره لآيات من صدر سورة الإسراء وتنزيله لها على واقع صنعه هذا العدو بالحديد والنار؟ إنَّ هذا التغيير في هذا التوقيت ليس سوى تعزيزٍ لخداعِ العدو للرعاع وتزييفِه لوعيهم بتحريفه الأثيم الخاطئ لمعنى النص القرآني وتنزيله له على واقع دموي مبتَدَعٍ مصطَنع تأباه الشرائع السماوية وضمير الإنسانية جمعاء. [٨]

أمَّا تحريفُ المتطرِّفين من أهلِ الكتاب لنصوص التوراة والإنجيل وأكاذيبُهم في أسفارها ثم تأويلُهم وتنزيلُهم لها على الْواقع، فتلكم هي محرقة العالَم ولغز من ألغاز ضلاله وتيهه الذي لم ولن يخرج منه إلا أن يشاء الله، وحسبنا مثالًا على هذا قضيةُ فلسطين وما

---

[٧] الجزيرة، *انتقادات إسرائيلية لخطاب عباس أمام المجلس المركزي*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ .https://2u.pw/0XbbviPs

[٨] عنب بلدي، *جدل حول تغيير اسم سورة في القرآن*، تاريخ الوصول: ١٥/ ٧/ ٢٠٢٤ https://www.enabbaladi.net/archives/176034#ixzz56jmqA320

[٩] ينظر في إثبات أصل التحريف: [النساء: ٤٦]، [المائدة: ١٣، ٤١].

زعمه كهنوتهم من أنها أرض الوعد والميعاد لهم حَصرًا حَكْرًا ، وكذلك تفسيرهم لوعد الله لإبراهيم "وأعطي لك ولنسلك من بعدك أرضَ غربتك، كلَّ أرض كنعان ملكًا أبديًّا" بأنهم هم نسله، وأنهم أحق بالشام ومصر وفلسطين من الفرات إلى النيل، علمًا أن معظم يهود اليوم لا سيما المحتلين المحرفين للكتاب إنما هم من سلالة الخزر ، ولا نسب لهم إلى إبراهيم عليه السلام، ولا إلى دينه كما جاء في [آل عمران: ٦٥-٦٩]، وليكن على ذكر منك أن المقيمين في تلك الأرض قبلهم هم من أحفاده الكنعانيين والفينيقين العرب .

ويقاربُ أو يشاكلُ أو يماثلُ الصهيونيةَ والمسيحيةَ اليمينيَّةَ المتهوِّدَة في التحريفِ للنصوص والتضليلِ في تأويلِ صحيحها وتنزيلِه على الوقائع: متطرِّفو الشيعة في مسائل مَهْدِيِّهِمُ الوهميّ وأعدائه وأحداثِ التمهيد لظهوره وما شاكلَها من قضايا محورية لدى الكهنوت الشيعي المتطرِّف الذي يجعل من سلطته الكهنوتية محورًا لتأويلاته الباطلة لبعض النصوص الصحيحة ولترهَّاته التي تغص بها أخباره الموضوعة عن مهديِّه الموهوم، يقول عضو مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني علي آقا محمدي: "إنَّ أعداء إيران يخططون لإسقاط النظام الإيراني قبل ظهور المهدي" ، والذي يشهد به الواقع كما يقول معارضون لولاية الفقيه "أن النظام الحاكم في إيران يحشد التأييد عبر خطابَي الترغيب والترهيب أو الجزرة والعصا، فالترغيب يصاغ بضخ مشاعر الاصطفاء والتميُّز لحمل رسالة الخلاص العالمي عبر تصدير الثورة تمهيدًا لخروج المهدي المنتظر" .

ولِدرءِ شغَبٍ كالذي تقدَّم، وسدِّ أيةِ فجوة تتسلل منها التأويلات الباطلة والأخبار الكاذبة أو تروج، ولَجمِ أي ثغرةٍ تؤدِّي إلى العبثِ بالعقول والنصوص والأخبار الصحيحةِ أو تعطيلها أو تفريغها من مقتضاها؛ حاول البحثُ الإجابةَ عن الأسئلةِ الآتيةِ التي تمثِّلُ مشكلة هذه الدراسة وتتضمن أهدافها على نحوٍ يغني عن تكرارها:

---

[١٠] *الكتاب المقدس*، ت. علي سميث وكيرنيليوس فان ديك وبطرس البستاني وناصيف اليازجي، تح. جون داربي ويوسف الأسير، (سويندن: دار الكتاب المقدس، د.ت)، ١٢- ١٤، ٦٨٤.

[١١] *الكتاب المقدس*، ١٧.

[١٢] زعمهم أن لهم حقًّا تاريخيًّا ودينيًّا في فلسطين، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٩/١٠ https://2u.pw/e87FCKt3

[١٣] الكتاب المقدس، ١٣.

[١] عربي ٢١، *مسؤول إيراني: الأسد اقتنع بمغادرة السلطة لولا تدخل طهران*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ https://arabi21.com/story/1070862/ .

[١] أحمد دعدوش، *ثورة الخميني في ذكراها: طموح التمدد وتحديات البقاء*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ https://2u.pw/tYRbD744

١_ ما المراد بتنزيل النص على الواقعة في نصوص الفتن والملاحم وأشراط الساعة؟

٢_ ما أسباب الأخطاء الواقعة في هذا الضرب من التنزيل؟

٣_ ما شروط المؤوِّل لهذا النوع من النصوص؟

٤_ ما المقاصدُ المحدِّدةُ لأبعادِ دائرةِ المعنى المراد من هذه النصوص؟

٥_ ما الأسس اللازمة لتأويل هذه النصوص؟

وقبلَ الشروع في البحث تجدر الإشارةُ إلى الدراسات السابقة في هذا الموضوع كمًّا وكيفًا، أمَّا المصادر فهي من الكثرة بمكان لا سيما التفاسير وكتب الآثار التي عُنيت بالفتن والملاحم وأشراط الساعة الصغرى والكبرى، ومِنها "التذكرة" للقرطبي (٦٧١هـ/١٢٧٣م) و"الإشاعة" للبرزنجي (١١٠٣هـ/١٦٩٢م) و"الإذاعة" للقنوجي (١٣٠٨هـ/١٨٩٠م)، ومن أهمِّها "النهاية في الفتن والملاحم" لابن كثير (٧٧٤م/١٣٧٣م)، فهو لم يقتصر على الرواية فقط بل أربى عليها بأحكام المحدِّثين والمؤرِّخين والشرَّاح، واجتهد في تنزيلها على الوقائع، ومن أقدمها كتاب "الفتن" لنُعيم بن حماد (٢٢٨هـ/٨٤٤م)، لكنْ مما لا يجهله مبتدئ في علم الحديث أنَّ كتب الفتن والملاحم من مظان الأحاديث الضعيفة والواهية المردودة، والواجب لَحْظُه فيها أنَّ مؤلِّفيها أسندوا، فوكلوا التصحيح والتضعيف إلى من بعدهم؛ لأن من أسند لك فقد وكلك إلى نفسك، والعهدة على من يحدِّث الناس بها، فعليه أوَّلا أن يَعرِف صحيحها من سقيمها، قال الإمام أحمد (٢٤١هـ/٨٥٥م): ثلاثة ليس لها إسناد -ويروى ليس لها أصل أي إسناد-: التفسير والملاحم والمغازي؛ لأن الغالب عليها المراسيل [١].

أمَّا نُعيم بن حماد وكتابه وما تفرَّدَ به من أحاديث عُدَّ تفردُّه بها نكارةً فقد ذكَر النَّسائي (٣٠٣هـ/٩١٥م) فضلَه وتقدُّمَه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه، فقال: قد كثر تفرُّدُه عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حدِّ من لا يحتج به، وذكره ابن حبان (٣٥٤هـ/٩٦٥م) في الثقات، وقال: ربما أخطأ ووهم، وقال

[١] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*، تح. عبد الرحمن بن محمد بن قاسم (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ٣٤٦/١٣.

الذهبي (٧٤٨هـ/١٣٤٨م): لا يجوز لأحد أن يحتج به، وقد صنف كتاب الفتن، فأتى فيه بعجائب ومناكير [١].

وأما الدراسات الحديثة _وما أكثرها_ فجمع منها بعضهم نحو ثلاث مئة كتاب، قسم منها رغم أنَّ فيه ما فيه إلا أنَّه يُمثِّلُ خطوةً جادَّة في البحث العلمي، وآخَر زائغ جملةً وتفصيلًا عن الجادَّة [١]، وجُلُّها عن المهدي وعيسى ابن مريم والمسيح الدجَّال وما يتقدَّمهما أو يليهما من أحداثٍ، ومن هذه الدراسات دراسةُ كلٍّ مِن:

١_ عبد الله بن صالح العجيري، معالم ومنارات في تنزيل أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة على الوقائع والأحداث [١].

٢_ محمد إسماعيل المقدَّم، فقه أشراط الساعة.

وفي الكتابين عرْضٌ ونقدٌ لمؤلَّفاتِ ذوي الأهواءِ العابثين بتفسير هذه الأنباء.

٣_ أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، تحذير ذوي الفطن من عبث الخائضين في أشراط الساعة والملاحم والفتن.

٤_ محمد بن عمر بن سالم، منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع نصوص الفتن والملاحم.

٥_ عَلَوي بن عبد القادر السقَّاف، أحاديث الفِتن والملاحِم وأشراط السَّاعة المتعلِّقة بالشَّام (سُوريَة): دراسة شرعية واقعية.

---

[١] شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، *سير أعلام النبلاء* (القاهرة: دار الحديث، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ٩/٢٧.

[١] الزمان، *فهرس بأشهر كتب أشراط الساعة*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ http://ezzman.com/vb/t2090/ ؛ *مجموعة كتب تتحدث عن الفتن والملاحم وأشراط الساعة*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ http://alfetn.net/vb3/showthread.php?t=35300&page=6 ؛ زاهر بن محمد بن سعيد الشهري، *موقف أهل السنة والجماعة من تنزيل نصوص الفتن وأشراط الساعة على الحوادث "السفياني أُنموذجًا"* (مكة: دار طيبة الخضراء، ط١، ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م)، ٣٧٥_٤٤٢.

[١] عبد الله بن صالح العجيري، *معالم ومنارات في تنزيل أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة على الوقائع والأحداث* (الظهران: الدرر السنية، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ٢٦.

٦ــ حمود التويجري، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة.

٧ــ بسام خليل الصفدي، الفتن والملاحم وأشراط الساعة في بلاد الشام دراسة موضوعية في السنة النبوية، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية عامَ ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٨ــ عماد الدين البراوي، الملاحم وأشراط الساعة المتعلقة بالشام بين اليهودية والإسلام.

٩ــ نور الدين مولاي، أحاديث الفتن والملاحم وأثرها في الأحكام الشرعية.

في هذه الكتب والبحوث دراسات تأويلية وأخرى حديثية، لكنَّ أيًّا منها لم يخصَّ موضوع البحث بدراسة تحليلية أو نقدية ومفاهيمية، فجاءت هذه الدراسة لتسدَّ هذه الثغرة على أن تتبعها دراسة أخرى تُعنَى بتمحيص الضوابط الكلية الخاصة بتأويل هذا الضرب من النصوص.

١. مفهوم التنزيل وأسباب الخطأ فيه

للخلاف في فهم النص ومشخَّصاته وفي أن الواقعة المرادة بالنص واحدة أم أكثر أثرٌ بيِّنٌ في تعريف تحقيق المناط أو مفهوم تنزيل النصوص على الوقائع، ولا ريب أن التحديد الدقيق لهذا المفهوم يحول دون تخرص الجاهلين والقول على الله ورسوله بلا علم بأن هذه الواقعة أو الحالة أو الفئة أو فلانًا من الناس هو المراد بالنص الوارد في كذا وكذا.

١. ١. مفهوم التنزيل

يمكن تعريف التنزيل هنا بأنه: الحكم المشفوع بدليلٍ على أن واقعةً معلومة في زمانٍ ومكان معلوم هي وحدها أو مع احتمال إرادة غيرها قد تكونُ مقصودَ الشارع من إخباره عن المستقبل بوصفٍ معلوم.

والمراد بالواقعة هنا ما يشمل الحوادث والأعيان والأزمنة والأمكنة والأحوال؛ فكلُّ تنزيل احتمله النص، وعزَّزته المقاصد والضوابط الآتية، واعتضد بقرائن لابستْ تشخيص الواقعة، جاز أن يكون هو المراد، فالمشابهة المحضة بين المنصوص والواقع المشهود لا تكفي للتنزيل، ويحتمل أن يتعدد التنزيل في أزمنة مختلفة إن كان النص ظني الدلالة عامًّا أو مطلقًا أو مجملًا، فيكون هذا النص عبارة عن ماهية شائعة تصدق عند تنزيلها على الوقائع بأي فردٍ تنطبق عليه دلالة النص، فما وقع وما سيقع كلاهما يندرج في صورها سواءً بسواء.

ولنا أن نقول في تعريف التنزيل على غِرار الاجتهادِ: بذلُ الْوُسْع ممن قامت به شروطُ الاجتهادِ وتفسيرِ النص لتحصيلِ ظنٍّ بمرادِ الشارع وللحكمِ بانطباق واقعةٍ ما عليه؛ فالقطع في التنزيل مرفوض إلا بشروطه، ومنع التنزيل إلا على وجه القطع مردودٌ لأنه تعطيل للنصِّ، واشتراطُ قرب الواقعةِ من قيام الساعة تحكُّمٌ، والبرهان على أن هذه الثلاثة ممتنعة ما يلي:

أما الأول –وهو التنزيل الذي يحصر دلالة النص في معنى معيَّنٍ وواقعةٍ بعينها، ويمنع انطباقه على غيرها– فلا يصح إلا في قطعي الدلالة بعد استجماع شرطين: أن تكون مشخصّات الواقعة وماهيتها أيضًا قطعيةً في مطابقتها لمدلول النص، وأن يكون في النص أو الواقع ما يمنع تكرارها؛ فإن إمكان تكرار الوقوع في صيغ النصوص المحتملة لعمومٍ أو إطلاقٍ أو إجمال مثلًا ليس ثمة ما يمنعه.

وأما الثاني فكما لا يصح القطع إلا بالشرطين المذكورَين كذلك لا يصح اشتراط بلوغ درجة القطع في تفسير النص وتنزيله على الواقعة لإجازة التأويل والتنزيل؛ فثمة أحاديث صحيحة عن الفتن العامَّة في الشام، وضعيفةٌ تتحدث عن الفتنة الصَّيْلَم أي الداهية المستأصلة أو الحرب الْمُعَمَّاة في الشام، وبعد تأمُّلها لم أجد مسوِّغًا لقومٍ مَنعُوا بل خَطَّؤوا تفسيرَها بدَواهٍ وأوابد تكشفها الآن الثورة السورية اللهم إلا دعواهم أن القطع والحصرَ ممتنعان في تفسير هذه النصوص وفي تنزيلها على واقع سورية اليوم ؛ وهذا الاحتجاج ليس بشيءٍ؛ لأنَّ القطعَ ليس شرطًا والحصرَ ليس مدَّعًى ما دام تكرارُ وقوع ما ينطبق عليه النص ممكنًا، وهو ما لم ينكره هؤلاء، وليس في تأويل بعض رواة حديث فتنة الصَّيْلَم وتنزيله للنص على واقعٍ مضى ما يمنع تَكرار الوقوع؛ لأن اللفظ مطلق يصدق بهذه كما يصدق بتلك، فحمله على إحداهما ومنع تنزيله على أخرى مماثِلةٍ لها ترجيحٌ بلا مرجح أو تقييد للمطلق وتخصيص للعام بلا مقيد ولا مخصص معتبر.

وأمَّا الثالث –وهو دعوى أنَّ أَوْلى الواقعتين بتنزيل النص عليهما أقربهما من قيام الساعة مثلا– فهو تحكُّمٌ يردُّه خفاء وقتها، فمن يدري أيَّان مرساها ليحكم بقرب أحد الزمانين وبعد الآخر؟ ناهيك عن أن القرب والبعد نسبيّ، فما نراه قريبًا سيراه قوم بعيدًا، وما نراه بعيدًا كان من قبلنا يرونه قريبًا، روى البخاري عن أبي هريرة (٥٧هـ/٦٧٩م) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خُوْزًا وكرمانَ من الأعاجم، حُمْرَ الوجوه فُطْسَ الأنوف صِغار الأعين، وجوههم المِجَانُّ الْمُطْرَقة، نعالهم

---

[٢] عَلَوي بن عبد القادر السقَّاف، *أحاديث الفِتن والملاحِم وأشراط السَّاعة المتعلّقة بالشَّام سُورية "دراسة شرعية واقعية"* ، (الظهران: الدُّرر السَّنية، ط١، ١٤٣٥/ ٢٠١٤م)، ١٨.

[٢] السقَّاف، *أحاديث الفِتن والملاحِم وأشراط السَّاعة المتعلّقة بالشَّام*، ١٥.

الشعر" قال ابن كثير: "قاتلهم الصحابة، فهزموهم وغنموهم وسبوا نساءهم وأبناءهم، وظاهر هذا الحديث يقتضي أن يكون هذا من أشراط الساعة، فإن كانت أشراط الساعة لا تكون إلا بين يديها قريبا فقد يكون هذا أيضا واقعا مرة أخرى، وإن كانت أشراط الساعة أعمَّ من أن تكون بين يديها قريبًا منها فإنها تكون مما يقع في الجملة ولو تقدم قبلها بدهر طويل إلا أنه مما وقع بعد زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الذي يظهر بعد تأمل الأحاديث الواردة في هذا الباب" فابن كثير يرى احتمال تكرارّ الوقوع ويستبعد دعوى أن أولى الواقعتين أقربهما، فالشرط أن تقع بعده صلى الله عليه وسلم أيَّانَ تكنْ فلتكنْ.[٢]

١. ٢. أسباب الخطأ في تنزيل النصوص على الوقائع

للأسباب التي تنتج عنها أخطاءٌ في سردِ هذا الضربِ من النصوص في غير زمانه ومكانه ثم تفسيره على نحو يرضي الأهواء أو العامَّة أو الساسة مداخِلُ عدَّة أهمُّها:

المدخل الأول: السَّنَدُ، فمن الملاحَظ ولَعُ الوعَّاظِ بالإغرابِ ونسج سيناريو جاذبٍ للعامَّة، فهم يوهمون أنفسهم أن ذكر خبرٍ ما في كتب الآثار يُؤذِنُ بجواز روايته رغمَ ضعفِ الرواية أو وضعِها كما في بعض كتب الفتن، فهي من مظانِّ الأحاديث الواهية، وللباحثين رسائل علمية في الحكم على أسانيد أحاديث الفتن والملاحم وأشراط الساعة ،[٤] لكن لا يخلو الأمر من تَكرار ونقص؛ لأنَّ التنسيق البحثي بين مراكز البحوث أو الجامعات في البلاد الإسلامية ما زال ضعيفًا أو مفقودًا.

المدخل الثاني: شغف الإعلام ورموزه من القصَّاصِين بنقلِ أكاذيب عن الْمُرجفِين وكتبِهم السَّوداء مثلما روَّجوا لِأخلاطٍ من أمشاجٍ و أوشاجٍ عن نهايةِ العالَمِ ومعركةِ الأوهام "هرمجدون" والسفياني، بل أشاعَ الشِّيعة ما هو شرٌّ منهما في كتبٍ

---

[٢] البخاري، "المناقب"، ٢٢ (رقم ٣٥٩٠). خوزا وكرمان: أي أهلهما، وهي الأهواز وتستر، وكرمان بين خراسان وبحر الهند، وتقع في إيران وما جاورها، فطس الأنوف: من الفطاسة وهي انفراش الأنف، والمجن الترس، الأطرقة أغشية الجلود، جمع طراق، وهي جلدة بقدر الترس تلصق عليها، شبَّه وجوههم بالترس لبسطها وتدويرها، وبالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها ونتوء وجناتها.

[٣] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، *النهاية في الفتن والملاحم*، تح. محمد أحمد عبد العزيز (بيروت: دار الجيل، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م)، ١/ ٢٠.

[٤] الزمان، *فهرس بأشهر كتب أشراط الساعة*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥
/http://ezzman.com/vb/t2090

مكذوبةٍ على لسان سيدنا علي رضي الله عنه، ومنها كتاب ماذا قال علي عليه السلام عن آخر الزمان "الجفر الأعظم".

المدخل الثالث: رفع الصحيح ظنيّ الدلالة إلى درجة المتواتر ثبوتًا ودلالةً والحال أنْ ليس لتأويله وجه من الصواب أصلًا، وإنَّ في استباحة داعش دماءَ المسلمين المخالفين لهم في أعماق أو دابق ما يُغني عن الإطناب، هذا علمًا أن الواقعةَ كما نصَّ الحديثُ سيغزو فيها الرومُ المسلمين لا المسلمون إخوانَهم المسلمين، فينتصر المسلمون ثم يفتحون قسطنطينية ، وقد فتحت هذه المدينة قبلَ مئات السنين، فسقطت أوهامُهم في التأويل والتنزيل، ومن تأول وقال بأنها ستفتح مرة أخرى سلمًا فذلك قرب قيام الساعة قبيل ظهور الدجَّال كما جاء في الآثار الآتية هنا، ثم إنَّ فتحَهَا الحاصلَ أمارةٌ على أن تفسير الحديث وتنزيله على ما تقدَّم فتْحَ القسطنطينية من غزوات صحيحٌ، فمثل هذه الأمارة التاريخية الواردة في الحديث الثابتة تاريخيًّا كافية وافية لإبطال مزاعم غلاة العصر، وهي أمارة جيدة للاستدلال على تنزيل النص على الواقعة التاريخية المذكورة، ولكن ليس في النص نفسه ما يدل على أن هذه الواقعة لن تتكرر، إلا أن تكررها مشروط بأن تفتح القسطنطينية بعدها مرة أخرى، وهذا أمر افتراضي يستند إلى صيرورة تاريخية تفترض احتلالها ثم فتحها مرة أخرى، وهو ما لا يتصور حدوثه وفقًا لدلالات الواقع، هذا اللهم إلا أن يشاء الله أن يحدث في ملكه ما ليس بحسبان مسلم في هذه المنطقة الجغرافية، نعم ذهب رشيد رضا (١٣٥٤هـ/١٩٣٥م) وأحمد شاكر (١٣٧٧هـ/١٩٥٨م) وآخرون إلى القول بأنها ستفتح مرة أخرى سلمًا لا حربًا ، مستدلين بما رواه مسلم من أن ظهور الدجال يكون إِثْرَ فتحِها ، وأن فاتحها هو المهدي ، لكن ذكر رشيد رضا أوجهًا كثيرة استشكل بها مناقضةَ محتوى بعض هذه الروايات لمسلمات عقلية ودينية واختلافَ كثيرٍ منها في تاريخ ظهور الدجال اختلافًا يوجب تساقطها في الدلالة على التاريخ .

---

[٢] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩٧.

[٢٦] محمد أحمد إسماعيل المقدم، *فقه أشراط الساعة*، (القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط٦، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م)، ٢٦٨.

[٢٧] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٩٢٠؛ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، *سنن أبي داود*، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت)، "الملاحم"، ٣ (رقم ٤٢٩٤).

[٢٨] محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني الحسيني، *تفسير القرآن الحكيم "تفسير المنار"*، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م)، ٩/ ٤٠١.

[٢] رشيد رضا، *تفسير المنار*، ٩/ ٤٠٩.

المدخل الرابع: التنزيل على الواقعة ممن ليس أهلا للاجتهاد في النص وفهم الواقع، ولا إحاطة له بروايات الحديث الواحد، ولا بأنَّ ما صحَّ من أخبار الفتن والملاحم والأشراط ربما وقع، أو يجهل أنها لا بد أنْ ستقع في ظروفٍ وبيئةٍ وشروطٍ وجملةِ أحداثٍ تقع معًا أو متتالية مرتَّبة زمنيًّا.

٢. شروط المؤوِّل لهذا النوع من النصوص

تنزيل نصٍّ ما على واقعة هو ضرب من الاجتهاد، فهو بذل الوسع ممن قامت به شروط الاجتهاد وتفسير النص لتحصيل ظنٍّ بمراد الشارع وانطباق واقعة ما عليه، فالتنزيل إذًا منوطٌ بمن له أهلية التفسير والاجتهاد في ثلاثيةِ فقهِ النص والواقعِ والمطابقةِ بينهما، وشروطه حدَّدتها صفات المجتهد في تفسير النصّ وفقهه عند علماء الأصول، وهذا فضلا عن كونه مشهودًا له بالورع والبراءة من هوى الانتماء والتحيُّز والباطنيةِ والبِدع، وهذا ما أفضى إلى اتفاق العلماء على تنزيل بعض النصوص ولم يشذ عنهم إلا ذوو أهواء كاشفة أو بدع فاضحة؛ ففي حديث أم سلمة (٥٧هـ/٦٧٩م) وأبي سعيد الخدري (٧٤هـ/٦٩٤م) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار (٣٧هـ/٦٥٧م): "تقتلك الفئة الباغية. قال: يقول عمار: أعوذ بالله من الفتن" [٣].

لم يختلف أحد ممن قامت بهم أهلية التأويل في تنزيل هذا النص على الواقعة، ولا في دلالته على أنَّ سيدَنا عليًّا (٤٠هـ/٦٦١م) رضي الله عنه على حقٍّ، وأنَّ الفئة الباغية هي فئة سيدنا معاوية (٦٠هـ/٦٨٠م) رضي الله عنه، فمن ادَّعى خلاف ذلك منهم زاعمًا أنَّه إنما قتله مَن جاء به فَلِأَمرٍ في نفسِه لبَّس عليه اجتهادَه، جاء في رواية الإمام أحمد: "قام عمرو بن العاص (٤٣م/٦٦٤م) فزِعًا يرجع حتى دخل على معاوية، فقال له معاوية: ما شأنك؟ قال: قتل عمار، فقال معاوية: قد قتل عمار، فماذا؟ قال عمرو: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تقتله الفئة الباغية. فقال له معاوية: دُحِضْتَ في قولِك، أوَنحن قتلناه؟ إنما قتله علي وأصحابه، جاؤوا به حتى ألقوه بين رماحنا، أو قال: بين سيوفنا" [٣]. قال الإمام النووي (٦٧٦هـ/١٢٧٧م): "قال العلماء: هذا الحديث حجة ظاهرة في أن عليًّا رضي الله عنه كان محِقًّا مصيبا والطائفة الأخرى بغاة، لكنهم مجتهدون فلا إثم عليهم لذلك، وفيه معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه

---

[٣] البخاري، "الصلاة"، ٣٠ (رقم٤٤٧)؛ مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٩١٦.

[٣] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرين (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ/٢٠٠١ م)، ٢٩/ ٣١٦، قال محققه: إسناده صحيح.

وسلم من أوجه؛ منها أن عمارًا يموت قتيلا، وأنه يقتله مسلمون، وأنهم بغاة، وكل هذا قد وقع مثل فلق الصبح" [٢] [٣].

أمَّا منع هذا الضرب من الاجتهاد والتأويل لهذه الأخبار مطلقًا ولو ممن هو أهلٌ له، أو قصرها على ظاهرها وحقيقتها وإنْ تضافرت الأدلة على أنَّ المجاز راجح وأنه مراد الشارع، فإنَّ هذا المنعَ أقربُ إلى تعطيلِ النص منه إلى الورعِ والخوفِ من الخطأ في التأويل المنضبط بشروطه لدى تفسير النصوص، ولقد أوَّل أهل العلم كثيرًا من هذه الأخبار، يقول ابن حجر (٨٥٢هـ/١٤٤٩م): "هذه المذكورات وأمثالها مما أخبر صلى الله عليه وسلم بأنه سيقع بعدُ قبلَ أن تقوم الساعة، لكنه على أقسام: أحدها ما وقع على وفق ما قال، والثاني ما وقعت مباديه ولم يستحكم، والثالث ما لم يقع منه شيء ولكنه سيقع، فالنمط الأول تقدم معظمه في علامات النبوة وقد استوفى البيهقي (٤٥٨هـ/١٠٦٦م) في الدلائل ما ورد من ذلك بالأسانيد المقبولة، والمذكور منه هنا اقتتال الفئتين العظيمتين وظهور الفتن وكثرة الهرج وتطاول الناس في البنيان، ومن النمط الثاني تقارب الزمان وكثرة الزلازل وخروج الدجالين الكذابين، ومن النمط الثالث طلوع الشمس من مغربها، قال البيهقي وغيره: الأشراط منها صغار وقد مضى أكثرها، ومنها كبار ستأتي، قلت: وهي التي تضمنها حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم، وهي الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها" [٤]، فهذا معناه أنهم نزَّلُوا جلَّ نصّوصِ أشراط الساعة الصغرى على الوقائع، ومن ذلك أن أسماء بنت أبي بكر (٧٣هـ/٦٩٢م) قالت للحجاج (٩٥هـ/٧١٤م): "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا "أن في ثقيف كذَّابًا ومبيرًا"، فأما الكذاب فرأيناه، وأما المبير فلا إخالك إلا إياه، قال: فقام عنها ولم يراجعها" [٥]. قال الإمام النووي: "قولها في الكذاب "فرأيناه" تعني به المختار بن أبي عبيد الثقفي (٦٧م/٦٨٦م)، كان شديد الكذب، ومن أقبحه أنَّه ادعى أن جبريل صلى الله عليه وسلم يأتيه، واتفق العلماء على أن المراد بالكذاب هنا المختار بن أبي عبيد وبالمبير الحجاج بن يوسف" [٦]. واتفاق العلماء

---

[٢] أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣)، ١٨/ ٤٠.

[٣] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، تح. محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩/١٩٥٩م)، ١٣: ٨٣_٨٥.

[٤] أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي، *أبجد العلوم* (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م)، ٥١٨/٢.

[٥] مسلم، "فضائل الصحابة"، ٢٥٤٥.

[٦] النووي، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، ١٦/ ١٠٠.

هذا كما نقله الإمام النووي لا ينفي احتمال أن يصدق الخبر على غيرهما أيضًا؛ لأنَّ لفظ "كذابا ومبيرا" مطلق يصدق بمن كانت هذه صفته من ثقيف على طريق البدل، ومن الأصوليين من قال: على سبيل الشمول، فالعموم إما عموم شمول وهو العام عند الأصوليين، وإما عموم صلاحية ويقال له عموم البدل، وهو المطلق، وإنما يسمَّى عامًّا لأن موارده لا تنحصر لا أنه هو نفسه عام [٣] ، ثم إن المطلق وإن كان يصدْق بفرد من أفراده إلا أنه لا دلالة قاطعة في هذه النصوص على إرادة فرد معيَّن، فلا يرتفع احتمال صدقه بغير من ذُكِر.

ومن تنزيل النصوص على الوقائع أنَّ سيدنا عمر (٢٣م/٦٤٤م) رضي الله عنه أَوَّل صفات الدجال في ابن صياد، وَهَمَّ بقتله، فقال: "دعني يا رسول الله أضرب عنقه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله" أي إن كان هذا هو الدجالُ فلن تُسَلَّطَ عليه أي لست أنتَ الذي يقتله، وإنما يقتله عيسى بن مريم عليه السلام، بل إنَّ رجلا يؤوِّلُ حديث الدجال ويجِدُ صفاتِه كما جاءت في الحديث ثم يراه عينَ اليقين بعد أن يقتله ثم يحييه، فيصدِّق الرسولُ صلى الله عليه وسلم تأويلَه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "يأتي الدجال _وهو محرم عليه أن يدخل نقاب المدينة_ بعضَ السباخ التي بالمدينة، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس _أو من خير الناس_ فيقول: أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه، فيقول الدجال: أرأيتم إن قتلت هذا، ثم أحييته هل تشكون في الأمر؟ فيقولون: لا، فيقتله ثم يحييه، فيقول حين يحييه: والله ما كنت فيك أشد بصيرة مني اليوم، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلَّط عليه" [٩] .

وقد استُنبطت من حديث الدجال عدة أحكام، فكما لا يصح القول بمنع تأويل ما قامت الأدلة على ضرورة تأويله كذلك لا تصح دعاوَى منع استنباط الأحكام من هذا الضرب من الأخبار.

هذا وكلما كثرت الصفات زادت الواقعةَ بيانًا، وسهُل على المفسِّرِ تنزيل النص عليها لكون الأوصاف قيودًا تجلِّي المراد، عن النواس بن سمعان (٤٩هـ/٦٧٠م) قال:

---

[٣] أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، *البحر المحيط في أصول الفقه* (القاهرة: دار الكتبي، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)، ٤/ ٩-٢٠؛ أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي القرافي، *أنوار البروق في أنواء الفروق* (القاهرة: عالم الكتب، د.ت)، ١/ ١٧٢.

[٣] البخاري، "الجنائز"، ٧٨ (رقم ١٣٥٤)؛ أطم: بناء من حجر كالقصر، بني مغالة: قبيلة من الأنصار.

[٣] البخاري، "فضائل المدينة"، ٩ (رقم ١٨٨٢)؛ "الفتن"، ٩ (رقم ٧١٣٣).

"ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ذات غداة، فخفَّض فيه ورفع حتى ظنناه في طائفة النخل" [٤].

٣. مقاصدُ هذه الأخبارِ وضُرُوبُها

للنصوص التي أشارت إلى الفتن والملاحم وأشراطِ الساعة أنواعٌ ومقاصدُ أسوقُها مجملةً؛ لأرسم في ضوئها أبعادَ دائرةِ المعنى المراد من هذه الأخبار، ولأبرهن على أن مقتضاها العملُ والعِبَرُ لا التسلي بسردها والقعود عن الجهاد في ساحات الدين والدُّنيا، فمن هذه الأضْرُبِ والأغراضِ:

الضَّربُ الأول: الأخبار التي تستهدف التربية العمليَّة الوقائية، فمن ترهيب زاجرٍ معلَّقٍ بأسبابٍ إلى ترغيب باعثٍ على الاكتساب؛ لذا لا يصحُّ سوقُها كلها على أنها مكروهات أو توهُّمُ ذلك، ومن مقاصدِها وأغراضِها التربوية:

١ــ تهيئة النفوس لِما سيقع لتستعد وتحذر، والإعدادُ النفسيُّ للناس قبل وقوع أمورٍ عظامٍ؛ تحصينًا لإيمانهم وحذرًا من ردود الأفعالِ الناجمةِ عن عنصر المباغتة والمفاجأة لأحداثٍ لم تخطر على قلب أحدٍ منهم يومًا، عن سمرة بن جندب (٥٨هـ/٦٧٨م) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تقوم الساعة حتى تروا أمورًا عظامًا لم تحدِّثُوا بها أنفسكم" وفي لفظ "إن أصل الشجرة لينادي: يا مسلم، هذا يهودي، تعال فاقتله، ولن يكون ذلك كذلك حتى تروا أمورا يتفاقم شأنها في أنفسكم، وتساءلون بينكم: هل كان نبيكم ذَكَرَ لكم منها ذِكْرًا" [٤]، أورده ابن حجر في الفتح وأتبعه مباشرةً بما يصلح مثالا على فحواه، عن عبد الله بن عمرو (٨٥م/٦٨٤م) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تقوم الساعة حتى يُتسافد في الطريق تسافد الحمر" أخرجه البزار (٢٩٢م/٩٠٤م) والطبراني (٣٦٠هـ/٩١٨م) وصححه ابن حبان (٣٥٤م/٩٦٥م) والحاكم (٤٠٥هـ/١٠١٥م)، وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني قوله: "وحتى تمر المرأة بالقوم، فيقوم إليها أحدهم، فيرفع بذيلها كما يرفع ذنب النعجة، فيقول بعضهم: ألا واريتها وراء الحائط، فهو يومئذ فيهم مثل أبي بكر وعمر فيكم" [٤]. وعدَّ ابن حجر هذه العلامةَ من

---

[٤] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٩٣٧.

[٤] أحمد بن حنبل، *المسند*، ٣٣/ ٣٤٩؛ أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، تح. حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ/١٩٩٤م)، ٣٤٢/٧. وقال: رجال أحمد رجال الصحيح غير ثعلبة بن عبادة وثَّقه ابن حبان؛ ابن حجر: *فتح الباري*، ١٣/ ٨٤.

[٤] ابن حجر، *فتح الباري*، ١٣/ ٨٤.

النمط الثالث، وهو الذي لم يقع منه شيء، ولكنه سيقع، ومنه طلوع الشمس من مغربها، أمَّا الأول فهو الذي وقع على وفق ما قال، والثاني ما وقعت مباديه ولم يستَحكِم أي لم يكتمل وقوعه؛ لأنه يقع على مراحل، أو لأنه مما يتكرر وقوعه إلا أنه يكون في آخر الزمان أكثر.

٢ــ إشباعُ ما جبلت عليه النفوس من تطلعاتٍ لاستشراف حوادث المستقبل؛ منعًا لها من تلقُّف كَهَانةِ المنجّمين والكُهَّانِ وأبراجِ الفَلكيّين الواهمة ودَجَلِ بعض تُجَّارِ التصوُّف، "فمن خواصّ النُّفوس البشريَّة التشوُّق إلى عواقب أمورهم سيّما الحوادث العامّة كمعرفة ما بقي من الدّنيا ومعرفة مُدَد الدّول، ولقد نجد في المدن صنفا من النّاس ينتحلون المعاش من ذلك لعلمهم بحرص النّاس عليه، فينتصبون لهم في الطّرقات والدَّكاكين يتعرَّضون لمن يسألهم عنه، فتغدو عليهم وتروح نسوان المدينة وصبيانها وكثير من ضعفاء العقول يستكشفون عواقب أمرهم" [٤]، وحسبنا أن نعلم أنَّ مكتبات أميركا اللاتينية سجلت بعد أسبوع من أحداث ١١ أيلول/٢٠٠١م زيادةً مفاجئةً بمعدل ٦٠ إلى ١٠٠% في مبيعات كتب التنبؤات مثل كتاب الطبيب الفرنسي ميشال نوستراداموس (١٥٦٦م) الذي يتَّخذ منه العرَّافون الغربيون وبعض العرب مادةً لتحديث تكهناتهم سنويًّا وفقًا لمعطيات الأحداث الجارية؛ فكأنَّ الغرب المثقف أكثر تصديقًا للمنجمين والأبراج وإيمانًا بكهنوت كَهَنة تحريفِ العهدين القديم والحديث؛ وعلى هذا فإنَّ في إحاطةِ النفوس عِلمًا من طريق الوحي ببعض ما سيكون في آخر الزمان بعد إعلامها بشيء مما كان لِأممٍ قدْ خلَتْ عدساتٍ مجهريةً وأمصالًا مناعيةً، أَوْلَاها بالذِّكر:

أ_ سدُّ بابِ العَرَافةِ وفتحُ أبوابِ المعرفة، فتُوصَد كلٌّ من سراديبِ ترهاتِ العَرافة بنمطَيها التقليديّ والمتحضِّر، وبوَّابةِ تغييبِ الوعي بمصراعيها الثقافيّ المزَيَّف والدِّيني المفترَى المصنوع، وتفتحُ أبوابُ المعرفةِ والاستشرافِ الظنيّ للمستقبل استنادًا إلى دراسات فقهِ التاريخ والواقع والطبيعة لاستنكاهِ ما فيها من أسبابِ البقاء والنهوض والركود ولاكتناهِ جوهرها كما في تنبُّؤَاتِ رواياتِ أدبِ الخيال العلميّ [٤] وتصوراتِ العلماء الحدْسيَّة لمْستقبل

---

[٤] ابن خلدون، *ديوان المبتدأ والخبر*، ١/ ٤١١.

[٤] الجزيرة، *كتب التنبؤات والإسلام تتصدر المبيعات بأميركا اللاتينية: عالم مسكون بالنبوءة بعد الرعب*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ https://2u.pw/hRSmK0K2

[٤] عماد أبو الفتوح، *روايات عالمية وعربية تنبأت بالمستقبل*، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ https://2u.pw/dF54LZub

كوكب الأرض والكواكب الأخرى عندما يطرحون رؤيتهم لكيفية نهاية كوكب الأرض بناءً على دراستهم لتأثير الكواكب المحيطة بها كالشمس مثلًا [٤].

ب_ كشفُ الوجه الخفيّ لثقافةِ الزُّورِ الحاملة على الترهيب والخوف من مستقبلٍ مجهول أو الحالِمَة بآخَر يُؤتَى أناس فيه أمانيهم بلا عمل، وحملُ الناس على السَّعي الحثيث نحو أمور معاشهم ومعادهم من خلال التأمُّل والمقارنةِ بين عصرهم وبين ما كان لأقوام الأنبياء السابقين وما سيكون لذريَّاتهم مِن بعدهم، ثم الاعتبار والاتِّعاظ والعمل على هدي هذا الوعي الرشيد الذي بلَغُوه في ضوء هذه الأخبار.

ج_ تحديدُ الحقِّ في بعض قضايا النزاع، وتبيينُ الحقائق وتثبيتُ المعالم الرئيسة الدَّالة على صحيح الوقائع وزائفها لتصحيحِ التاريخِ المزوَّر الذي كتبه ذوو الأهواء، وعادةً ما يكتبه الأقوى لا الأحقُّ الأعدل، وأمثلةُ هذا لا تخفَى في حديث الكذَّاب والمبير المتقدِّم، وحديث استشهاد عمار رضي الله عنه وأن قَتَلَتَه هم الفئة الباغية والفئةَ الأخرى على حقٍّ، والحديث الآتي في حصار أهل المدينة المنوَّرة وإخراج أهلها منها، ففيه تكذيب لمزوِّري التاريخ وعلماء السلاطين والإطراءِ ممن قامت بهم ممالك البغي التي ضربت الحصار.

د_ تبصرةُ أهل البصيرة منَّا بأسباب تلك النوازل وعواملها وعواقبها، ثم دَرْسها وفَحْصها في ضوء ما حلَّ بالسابقين وما قد يَحيق بالآخِرين؛ لنتقي أزماتٍ مشابهة لِمَا حلَّ وسَيحِلُّ بهم، ولنعرفَ مخارجَها إن حلَّت بنا، فالسنن الإلهية ماضية لا تتخلف ولا تتحوَّل ولا تتبدَّل {قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ } [آل عمران: ١٣٧]، وعن حذيفة بن اليمان (٣٦هـ/٦٥٦م) قال: "كان الناس يسألون رسول الله _صلى الله عليه وسلم_ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر مخافةَ أن يُدركني" [٧].

الضرْبُ الثاني من نصوص الفتن والملاحم وأشراطِ الساعة: بشاراتٌ تهيب بالأمة أن تنهض بعد سبات أو رقاد، وأن تنقِّب عن عوامل الانبعاث بعد رقود أو ركود، وفي بعض الأَمَارات وأخبار المستقبل عن الفتن والملاحم نُذُرٌ لمن قارف ما ينبغي أن يُتَّقى

---

[٤] الجزيرة، الشمس ستدمر الأرض في وقتٍ أقرب مما نتوقع، تاريخ الوصول: ٢٠٢٤/٧/١٥ http://www.aljazeera.net/news/scienceandtechnology/2018/1/22/

[٧] البخاري، "المناقب"، ٢٢ (رقم ٣٦٠٦).

وبشائرُ لمن اتقى، فَالكيّسُ من شُغِلَ بواجب الوقت عند وقوعها كما دلَّت على ذلك أسئلة الصحابة كلما تحدَّث النبي صلى الله عليه وسلم عنها [٤٨].

الضرْبُ الثالث: أخبار عن نواميس كونية كطلوع الشمس من مغربها، وأما المقاصد والأغراض المستهدفة من هذه النصوص فإن أَوَّلَ أو أَوْلَى ما ينبغي للمسلم تُجاهها هو:

١ــ الإيمانُ بصدق مخبرِها، فإن من ثمرات هذا الضرب من الأَمارات زيادةَ الإيمان بالنبوة لأَنَّ فيها شيئًا من دلائلها "فهي من جملة معجزاته الاستقبالية التي أخبر أنها ستكون بعده، وكانت وستكون" [٤٩]. وهذا ما جعل لها في باب السمعيات من علم أصول الدين ركنًا [٥٠].

٢ــ الدَّرْسُ العلميُّ لشروطِ انتظامِ حركة هذه السنن الكونية واحتمالات اختلالِها، هذا وللعلمِ خرصٌ وتخمينات قائمة على دراسات لهذه الشروط يحدِّد من خلالها عمر هذا الكوكب أو ذاك، فذلك له وليس للاعتراض عليه بالنصوص الشرعية وجهٌ سائغٌ، لكن هذه الحسابات المظنونة لا تمنع خرقًا كونيًّا مفاجئًا لهذه الشروط وذاك الانتظام كأن تباغت الثقوب السوداء نظامنا الشمسي مثلًا، ثم يعقب ذلك وقوع بعض أمارات الساعةِ الكبرى.

٣ــ الاستعدادُ للساعةِ بالتوبة عن منعرَجات التيهِ وبالإنابةِ إلى طريقِ الرَّشاد، والوعيُ الراشِدُ بأهمية الإقدام بإيجابية على العمل كما قال نبينا للسائل: "ماذا أعددت لها؟" [٥١]، لا بترقب وقوعها بسلبية المستسلم ونفسية المنهزم وروح الدَّعَةِ والكسل.

الضرْبُ الرابع من نصوص الفتن والملاحم وأشراطِ الساعة: إِخْبَارٌ عن ظاهرة عامة تنجم عنها علامة أو علامات، ولا تنحصر بزمن معين، كأن يقول إذا فشا كذا وقع

---

[٤٨] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٨٧؛ أبو داود، "الملاحم"، ١٧ (رقم ٤٣٤٢).

[٤٩] زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري، *فيض القدير شرح الجامع الصغير* (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ط١، ١٣٥٦هـ/١٩٣٨م)، ١٩٣/٣.

[٥٠] أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي الحنفي المصري، *متن العقيدة الطحاوية* (بيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م)، ١٣-٢٠.

[٥١] مسلم، "البر والصلة والآداب"، ٢٦٣٩.

كذا "إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يُرْفَعَ العِلْمُ وَيَثْبُتَ الجَهْلُ، وَيُشْرَبَ الخَمْرُ وَيَظْهَرَ الزِّنَا"[٢] فهي أسباب إذا وقعت حلت آثارها، وكأنها تحذير فَنذارة فوعيد وإنذار، لتستمر دورة التنقية والتطهير بعد التلوث ومقارفة الذنوب وتجذر أمراض القلوب، والتنقية إمَّا بالتوبة واليقظة وإمَّا بالتخلية ثم التحلية، وفي صيغة المضارع والتعبير بألفاظ الرفع والثبات والظهور دلالة على ديمومة هذه المحذورات وتفشِّيها واستقرارها حتى غدت ظاهرة فاشيَةً، فعُدَّت من علامات الساعة، أمَّا وقوعها من أفراد على ندرة فلم ينقطع منذ عصر النبوة.

٤. أسس التأويل في هذا الباب

لعل تحريفَ الغالين وتأويلَ الجاهلين وانتحالَ المبطلين لا يبلغ معشارَ تلبيسِ المرْجِفين، فالتهلكة كل التهلكة في تخليطهم، فكلما وقعت واقعة انبرى فريق منهم ليُخرِجوا أفلامًا لأحداثِ كلِّ فتنةٍ أو حربٍ، وينسجوا حبكتها من وحي الواقع والخيال معًا على أنها من وحي النبوة، والذي يُقضَى منه العجب أنَّ النصوصَ التي ألَّفوا منها الفِلمَ أو المسلسل المثير تَقدَّمهم آخَرون في عقود أو قرون خلتْ، فشكَّلوا منها مشاهد درامية لأحداثٍ أخرى شهدها عصرهم؛ ثم إنك لتراهم جميعًا يتدرَّعون بِلَبُوسٍ من حديثٍ مصنوعٍ أو يتذرعون بآخر صحيحٍ لكنَّ تأويلهم المنفلت ولَّد منه آخَر موضوعًا {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ} [النساء: ٤٦]، وحجَّتُهم في صناعة الوهمِ أنَّ هذا آخر الزمان، فيُفتَرَض أن خروج صاحب الوقت أو المهديّ قد حان، فارتقبه واصطبر، فهو حامل لواء الإصلاح وحسبنا الويل واللعن والثبور والترقب والانتظار، وما علينا أن نبدأ الإصلاح ولو بأنفسنا وأهلينا وما ولينا، وهذا ليس بِبِدْعٍ في تاريخ الأمم؛ فالملاحَظُ أنَّ الأمةَ عندما تنهزم وتتآكل، تتواكل حتى إنها لَتحتسي من مخدِّرَات الاتِّكال والأفكار الميّتة والمِميتة ما تعزّي به نفسَها وعجزَها، وتقول: هي من عند الله ومن الكتاب، وما هي من عند الله ولا من الكتاب ، وتمضي تتراكض للأمام هرَبًا[٣] من واجب الوقت، سعيًا إلى مَا[٤] لا يد لها فيه ولا يغير من واقعها شيئا من غيبٍ آتٍ وخبرٍ صحيحٍ لَمَّا يقعْ كالمهدي المنتظر، أو قد مضى وانقشع وهي ما زالت تتعلل به مثل أخبار غزاة وجوههم كالمجان ، أو تتذرع بروايات كَذِبٍ أو معنى باطلٍ اختلقه المرجفون في بيئة ومناخ ملوَّثين وفهمٍ محرَّفٍ أو منحرف للنصوص تأباه اللغة أيما إباء، وتقطع ضوابط تفسير النص ببطلانه كل القطع كما في

---

[٢] البخاري، "العلم"، ٢١ (رقم ٨٠).

[٣] عبد الجواد حردان و محمود نفيسة، *مطارحات في العلم والدين* (أنقرة: صون جاغ أكاديمي، ٢٠٢٤م)، ٨٥.

[٤] ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢٥٠.

طريقة الجفر وحساب الجمل والتأويلات الممجوجة لغةً مثل دعواهم أن الدجال هو أمريكة، وما منشور نابليون (١٢٣٧م/١٨٢١م) يوم احتل مصر عنا ببعيد [٥].

إنَّ سلامةَ الأمة وتحصينَ وعيها من جهالات كهذه رهنٌ بهذه المتلازمةِ أو الثُّنَائيَّةِ: سبرِ النصوص روايةً ودرايةً، وتنزيلِها على الواقع في ضوء كلياتٍ عواصِم من قواصِم التحريفِ والغلوّ والمغالاة والتلبيس والتخليط والتعصُّب والأهواء، وتتمثل هذه الكليات في الأسس التالية:

الأساس الأول: قصر العمل في باب الفتن والملاحم وأشراط الساعة على ما صحَّ من المرويَّات؛ لأن المستقبل غيبٌ لا يُدرك إلا بوحي، ثم الوقف أو الكفّ عن تفسير الصحيح الذي خفي المراد منه أو تساوى طرفاه في الدلالة على المقصود حتى يترجح أحدهما، وهذا يقتضي أمرين:

أولهما: جمع النصوص الصحيحة وروايات كل حديث، وتمييز القطعيِّ ثبوتًا ودلالةً عن غيره من ظاهر وخفيٍّ ومجملٍ ومؤوَّل ومفسَّر ومتشابه؛ لمنع تكفير منكر الظنيات ولتسويغ تنزيلها على أكثر من وجه.

ثانيهما: ترتيب ما صحَّ منها، والجمع بينها من حيث تسلسل الوقوع الزَّمني كما فعل ابن كثير في ثلاثة فصول متتالية [٥]، والهدف هو درء ما يبدو تعارضًا، والقطعُ بخطأ تنزيل بعض النصوص على حوادث معينة نظرًا لمخالفتها للتسلسل الزمني وترتيبِ الوقوع المنصوص عليهما، وبيانُ ما يحتمل أنه وقع وما لا يحتمل، وهذا ما فعله العلماء في أشراط الساعة عندما صنفوها إلى صغرى وكبرى.

الأساس الثاني: الوقوف على ضوابطِ تفسير النصوص ومراتبِها، وأعلاها تفسير النص بالنص من خلال جمع روايات الموضوع الواحد، فبهذه الأصول يُناطُ نقدُ التأويل والحكمُ على ما سبق من تنزيل لأحاديث الفتن والأشراط على الوقائع، وبها يتبيَّن مدى إمكان تنزيل النص مرةً أخرى على واقعة مشابهة لكونه مطلقًا أو عامًّا مثلًا أو معلَّقًا حكمه بعلَّةٍ كلما قامتْ تحقَّقَ، (قال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ}

---

[٥] شبكة فلسطين للحوار، *خطاب نابليون للمصريين (إن التاريخ ليعيد نفسه بشكل عجيب)*، تاريخ الوصول: ١٥/٧/٢٠٢٤ https://paldf.net/f/node/344515

[٦] ينظر: ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢١٢: فصل في ترتيب الإخبار بالغيوب المستقبلة بعده صلى الله عليه وسلم، وفصل في ذكر إخباره صلى الله عليه وسلم عن الفتن الواقعة في آخر أيام عثمان وخلافة علي، ٦/٢٣٢، وفصل في إخباره صلى الله عليه وسلم عن الخوارج وقتالهم، ٦/ ٢٤١.

[النور: ٥٥] وقد فسر كثير من السلف هذه الآية بخلافة الصديق، ولا شك في دخوله فيها، ولكن لا تختص به بل تعمه كما تعم غيره [٥] [٧].

الأساس الثالث: دراسةُ كلٍّ من الروايات التاريخيةِ وتفسيراتِها والحوادث التي فُسِّرت بها ونُزِّلَت عليها في ضوء كلياتِ علم الجرح والتعديل، ولهذا الأساس غرضان:

أولهما: التثبت من صحة النقل التاريخي للحوادث.

والآخَر: نقدُ ما سبق إليه بعض العلماء من تنزيلٍ للنصوص على الوقائع ودعوى مطابقتها للنصوص يومئذٍ، وإظهار مدى إمكان تنزيلها على واقعة أخرى لَمَّا تحدثْ بعدُ، وهذا يظهر أهميَّةَ علم الجرح والتعديل في تنزيل النصوص على الوقائع، ويوجب إضافة ضوابط علمية أخرى إليها؛ من أهمِّها كونُ المفسِّر للنصِّ يومئذٍ معاصرًا للحدث متأثِّرًا ببيئته أو ينتمي إلى مدرسةٍ عاصرته أم لا، ومنها كونُه منصفًا أو محايدًا أو مناصرًا أو مناوئًا لأطراف الواقعة وأحداثها وأشخاصها أم لا؛ وذلك للتحقق من كونه ذا هوًى في الواقع أم لا، وعندئذٍ نحكم عليه بأنه يشبه المبتدع الداعي إلى بدعته في الرواية أم لا.

وبالمثال يتضح المقال، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، فَمَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُهُ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَسْأَلْهُ: مَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ" وعن ابن عمر (٧٣م/ ٦٩٣م) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يوشك المسلمون أن يحصروا بالمدينة، حتى يكون أبعدَ مسالحهم سَلاح" [٨] [٩] ففي واقعةِ حصار المدينة المنوَّرة مطلع القرن العشرين وإخراجِ أهلها منها ثَمَّة من ينكرُ أن تكون أحاديثُها قد وقعت أحداثها وتحقَّق مناطها، فتراهم يُرْجِئون توقُّع وقوعها إلى أيَّام الدَّجال رغمَ أنَّ هذه الأحاديث غيرُ تلك التي تحدثت عن المدينة إبَّان ظهور الدجَّال، ولآخرين أن يرجحوا حادثة الحصار قد وقعت من خلال المقاربة بين وقائعها وما ورد في النصِّ، وذلك ربَّما تكرر مرتين في التاريخ الحديث، وقد يتكرر:

---

[٥] ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢٠٣.

[٨] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩١، الْمَسالِح: العسكر الحافظة للثغر، والمراد ههنا الثغور.

[٩] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، *صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان*، تح. شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨م)، ١٥/ ١٧٤. قال محققه: إسناده صحيح على شرط البخاري؛ أبو داود، "الفتن والملاحم"، ١ (رقم ٤٢٥٠).

الأولى: أثناء حرب ملوكِ العربِ حلفاءِ الإنجليزِ على فخر الدين باشا (١٣٦٨هـ/١٩٤٨م) والي المدينة المنوَّرة العثماني (١٩١٦_١٩١٩م) وحصار أهلها وتهجيرهم إبَّانَ سلسلة حروبٍ شنَّتها بريطانيا وحلفاؤها العرب على العثمّانيين في الجزيرة العربية والشام والعراق، وأطلق عليها أنصارُها الثورةَ العربية الكبرى.

والأخرى: حرب آل سعود عام (١٩٢٥م)، وكانت بقيادة فيصل بن سلطان الدويش (١٣٥٠هـ/١٩٣١م) لطرد أبناء أمير الحجاز الشريف حسين (١٣٥٠هـ/١٩٣١م)، وحصارُهم للمدينة المنوَّرة حتى استلموا مفاتيحها وسلَّموها للأمير محمد بن عبد العزيز آل سعود (١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)؛ وبهذا يُرجَّح أن يكون أهل المدينة قد سيموا محنة التهجير مرةً والحصار والتجويع مرتين على يد محاصِريهم [١].

وفي التاريخ القديم وقع العدوان على المدينة المنورة مرتين لكن المعتدِين لم يخرجوا أهلها منها في الواقعتين: الأولى يوم حصار ابن سبأ (٤٩هـ/٦٧٠م) وعصابته للخليفة الراشد عثمان (٣٥م/٦٥٦م) رضي الله عنه [٦]، والثانية يوم وقعة الحرة سنة ٦٣هـ على يد يزيد بن معاوية (٦٤م/٦٨٣م) وقائد جيشه مسلم بن عقبة (٦٤هـ/٦٨٣م) [٣]، حاصروها لكنهم لم يخرجوا أهلها منها، بل إنَّ أهل المدينة هم من أخرجوا قرابة ألف من بني أمية من المدينة إبَّانَ مقتلِ سيدنا الحسين (٦١هـ/٦٨٠م) رضي الله عنه وخلعِهِمْ يزيدَ قُبيل وقعة الحرة [٤].

الأساس الرابع: مسلَّمات العقل، فمثلا عند تنزيل النص على واقعة يمتنع القطع بأن هذا مراد الشارعِ إلا بأدلةٍ ترتفع بها موانع القطع العشرة، وتقوم بها دلالةٌ قطعيةٌ على

---

[٦] عبد الله بن الحسين: *مذكراتي*، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ط١، ٢٠١٢)، ١٣٣؛ إسماعيل بِلْجِن، *نمر الصحراء فخر الدين باشا ودفاعه عن المدينة*، (إسطنبول: دار تيماش، ط١، ٢٠٠٦م)؛ الجزيرة، نمر الصحراء "فخر الدين باشا" المدافع عن المدينة المنورة، تاريخ الوصول: ١٥/٧/٢٠٢٤ https://2u.pw/RfRE3mM6

[١] الصراع الذي دبّ في الجزيرة العربية بين الملك حسين وعبد العزيز آل سعود شهد تنافسًا على الفوز بمساندة بريطانيا مقابل رعاية مصالحها، ولما انتصر عبد العزيز في "معركة تِرْبَة" رفع أسهمه وواصل التوسع على حساب غريمه بمساعدات بريطانية لم تنس الوثائقُ وكتب التاريخ تسجيلها. نبيل الفولي، *استنتاجات مما يحدث في مصر*، تاريخ الوصول: ١٥/٧/٢٠٢٤ https://n9.cl/kmi6b

[٦] ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٧/ ٢٠٣.

[٦٣] ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢٦٢.

[٦] محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، *تاريخ الرسل والملوك "تاريخ الطبري"*، (بيروت: دار التراث، ط٢، ١٣٨٧هـ /١٩٥٩م)، ٥/ ٤٨٥.

تفسير الواقعة ومطابقتها للنص، من ذلك هلاكُ الملوكِ وغُنْم كنوزهم وإنفاقها "إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله" وقد كان ذلك في زمن الخلفاء الثلاثة الأُوَل رضي الله عنهم وأرضاهم ، أمَّا أنه لا ملكَ لأمثالهم من[٥] بعدهم فهو من الغيب الذي نؤمن به وإن كان للاختلاف في تقدير المقتضَى بين العمومِ والخصوصِ أكثر من وجه.

الأساس الخامس: منع دعوى العموم المطلَق بأنَّ كل ما كان وما سيكون جاءت به النصوص، فمثل هذا العموم إن ورد فله مخصِّص عقلي قاطع بانتفاء إرادة كل صغيرة وكبيرة، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ: «أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ، فَمَا مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ سَأَلْتُهُ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَسْأَلْهُ: مَا يُخْرِجُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ" وعَنْه قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامًا، مَا تَرَكَ شَيْئًا يَكُونُ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِهِ، وَإِنَّهُ لَيَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ قَدْ نَسِيتُهُ فَأَرَاهُ فَأَذْكُرُهُ، كَمَا يَذْكُرُ الرَّجُلُ وَجْهَ الرَّجُلِ إِذَا غَابَ عَنْهُ، ثُمَّ إِذَا رَآهُ عَرَفَهُ" وعن عَمْرَو بْنِ أَخْطَبَ (٧١هـ/٦٩٠م) قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَجْرَ، وَصَعِدَ الْمِنْبَرَ...، فَأَخْبَرَنَا بِمَا كَانَ وَبِمَا هُوَ كَائِنٌ" وزاد في رواية: "حَتَّى دَخَلَ أَهْلُ الجَنَّةِ الجَنَّةَ وأَهْلُ النَّارِ النَّارَ" . فدلَّت هذه الرواية والاستثناء في أسئلة حذيفة أن هذه[٧] العمومات مراد بها الخصوص، ناهيك عن أن دلالة العقل قاطعة بذلك؛ فمن المحال عقلا ومن العبث شرعا ومن الممتنع زمانيًا عادةً أن يخبرهم في يوم واحدٍ بكل صغيرة وكبيرة مما كان وسيكون من سفاسف الأمور وعظائمها إلى يوم القيامة، بل المراد أنَّه أخبر بأمور جليلةٍ على غرار حادثة إخراج أهل المدينة منها، هذا ولا ينبغي أن يَقِرَّ في الأذهان أنَّ كل نازلة أو فتنتة أو ملحمة وقعت أو ستقع لا بدَّ أن يكون منصوصًا عليها في الكتاب أو السنة؛ وذلك لئلا يتنطع الناس ويتكلفوا تفسير النصوص بوجوه لا تصح، فهذه الحروب الصليبية والعالَمية واعتداء القرامطة على الحرم وحرق اليهود المسجد الأقصى، ولا ذكر لشيء منها في القرآن أو صحيح السنة، ودلَّ حديث حذيفة أن بعضًا من تلك الأخبار قد وقع في عصره رضي الله عنه، فما نسيه مما حفظَه ذكَّرته الوقائع به، وثمة احتمال بأنه نسي بعضًا مما سيقع بعده، ولكن بما أنه لن يشهد ما يذكِّره به من الحوادث فقد فاتت

---

٥ البخاري، "فرض الخمس"، ٨ (رقم ٣١٢٠).

٦ ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢٠٣.

٧ مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩١.

٨ مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩١.

٩ مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩١.

١٠ ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢١٣.

روايته، وهذا لا يقتضي أن غيره من الصحابة نسي أيضًا، فما فاته يذكُرُه غيره كما قال رضي الله عنه: حَفِظَهُ مَنْ حَفِظَهُ ونَسِيَهُ مَنْ نَسِيَهُ [1].

الأساس السادس: الإحاطة بالواقع والواقعة وملابستهما ومدى مطابقتهما للنص وسياقه، علمًا أنه لا يلزم من تطابق الأسماء تطابق الحقائق على ندرة التنصيص على الأسماء في الصحيح والاقتصار على الصفات، وفي ذلك حِكَم منها "أن يرشد سبحانه إلى أن المقصود من ذلك هو أخذ العبرة والعظة بغض النظر عن الأشخاص والأسماء...، ومن أكثر من أولع بذكر التفصيلات غير المفيدة في القصص هم اليهود...؛ فكل هذه قشورٌ، لا لُباب فيها، وإنَّما اللباب هو الأحداثُ والمواقفُ" [2] ولا يخفى حَرْصُ اليهود في مسألة الكهف وأصحابه وتفصيلاتها مثلا، قال ابن كثير: "فهذه الأخبار في خروج الرايات السود من خراسان وفي ولاية السفاح (١٣٦م/٧٥٤م)، وهو أبو العباس عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، وقد وقعت ولايته في حدود سنة ثلاثين ومائة، ثم ظهر بأعوانه ومعهم الرايات السود، وقد ورد عن جماعة من السلف في ذكر الرايات السود التي تخرج من خراسان بما يطول ذكره، وقد استقصى ذلك نعيم بن حماد في كتابه، وفي بعض الروايات ما يدل على أنه لم يقع أمرها بعد، وأن ذلك يكون في آخر الزمان، وقد نطقت هذه الأحاديث التي أوردناها آنفا بالسفاح والمنصور والمهدي، ولا شك أن المهدي (١٦٩م/٧٨٥م) بن المنصور ثالث خلفاء بني العباس ليس هو المهدي الذي وردت الأحاديث المستفيضة بذكره، وأنه يكون في آخر الزمان يملأ الأرض عدلا، وأما السفاح فقد تقدم أنه يكون في آخر الزمان، فيبعد أن يكون هو الذي بويع أول خلفاء بني العباس، فقد يكون خليفة آخر، وهذا هو الظاهر، وقد تكون صفة للمهدي الذي يظهر في آخر الزمان لكثرة ما يسفح أي يريق من الدماء لإقامة العدل ونشر القسط، وتكون الرايات السود المذكورة في هذه الأحاديث إن صحت هي التي تكون مع المهدي، ويكون أول ظهور بيعته بمكة ثم تكون أنصاره من خراسان كما وقع قديما للسفاح، هذا كله تفريع على صحة هذه الأحاديث، وإلا فلا يخلو سند منها عن كلام" [3]. وحسب غلاة عصرنا ما ذكّره ابن كثير هنا من قرائن على إبطال زعمهم بأنهم أصحاب الرايات السود، هذا ناهيك عن أن في أسانيد هذه الأخبارِ كلامًا كما تقدَّم.

وفي باب تطابق الأسماء والحقائق ذكر ابن كثير هذه الأمثلة ثم أشار إلى أمر جدير بالذكر، وهو أنه لا يلزم من التغيير الجغرافي وأسماء بعض الأماكن التي كانت في

---

[1] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩١.

[2] عبد الكريم يونس الخطيب، *التفسير القرآني للقرآن* (القاهرة: دار الفكر العربي، د.ت)، ٨/ ٦٠٩؛ ابن خلدون، *ديوان المبتدأ والخبر*، ٨١٦/٢.

[3] ابن كثير، *البداية والنهاية*، ٦/ ٢٧٧.

عصر النبي صلى الله عليه وسلم رد الخبر أو الطعن فيه بدعوى خلوه من الدلالة على واقع أو واقعة يتوقع حدوثها، ومثل ذلك يقال في أماكن استحدثت بعد انقطاع الوحي وطابقت ما ورد في بعض النصوص، فمثل هذه الأسماء لا يصدق عليها شيء من النص، نعم إنما يصح ذلك فيما لو فهم من النص أن مكانًا ما ليس موجودًا، وسيظهر ويقع فيه حدث ما، فذلك لا محظور في احتمال تنزيل النص والواقعة عليه.

الأساس السابع: مراعاة مقتضى الحال وطبيعة الحالة في ضوء الواقع والواقعة وما ينجم عن الخوض في نصوصها المحتملة من مصالح ومفاسد للعامَّة والأمةِ والحكَّام، وأرعَى الناس لهذا الأساس وأحقُّهم بالعناية به فرسان منابر الوعظ والعلم والإعلام، "قَالَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: وَاللهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ النَّاسِ بِكُلِّ فِتْنَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ السَّاعَةِ، وَمَا بِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسَرَّ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ شَيْئًا، لَمْ يُحَدِّثْهُ غَيْرِي" [٤] وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: " حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وِعَاءَيْنِ: فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثَثْتُهُ، وَأَمَّا الآخَرُ فَلَوْ بَثَثْتُهُ قُطِعَ هَذَا البُلْعُومُ" [٧] قال ابن حجر: "وحمل العلمْاء الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم كقوله: أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، واستجاب الله دعاء أبي هريرة فمات قبلها بسنة" [٧] [٦].

وقال ابن تيمية (٧٢٨هـ/١٣٢٨م) في حديث أبي هريرة عن الوعاءَين أو الجِرابَين: "كان في ذلك الجِراب أحاديث الفتن التي تكون بين المسلمين، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم بما سيكون من الفتن بين المسلمين، ومن الملاحم التي تكون بينهم وبين الكفار؛ ولهذا لما كان مقتل عثمان وفتنة ابن الزبير ونحو ذلك قال ابن عمر: لو أخبركم أبو هريرة أنكم تقتلون خليفتكم وتهدمون البيت وغير ذلك لقلتم: كذب أبو هريرة. فكان أبو هريرة يمتنع من التحديث بأحاديث الفتن قبل وقوعها لأن ذلك مما لا يحتمله رؤوس الناس وعوامهم" [٧] [٧].

---

[٤] مسلم، "الفتن وأشراط الساعة"، ٢٨٩١.

[٥] البخاري، "العلم"، ٤٢ (رقم ١٢٠).

[٦] ابن حجر، *فتح الباري*، ١/ ٢١٦.

[٧] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، *مجموعة الرسائل والمسائل*، تح. محمد رشيد رضا (القاهرة: لجنة التراث العربي، د.ت)، ٤/٥٦.

"والمسائل الخبرية العلمية قد تكون واجبة الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال وعلى قوم دون قوم، وقد تكون معرفتها مضرة لبعض الناس فلا يجوز تعريفه بها [٧]، قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: "حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُه" [٨] وقال الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ/١٣٨٨م) رحمه الله: "ليس كل ما يعلم مما هو حق يطلب نشره، بل منه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلى حال أو وقت أو شخص، وضابطه أنك تعرض مسألتك على الشريعة، فإن صحت في ميزانها فانظر في مآلها بالنسبة إلى حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلى مفسدة فاعرضها في ذهنك على العقول، فإن قبلتها فلك أن تتكلم فيها إما على العموم إن كانت مما تقبلها العقول على العموم، وإما على الخصوص إن كانت غير لائقة بالعموم، وإن لم يكن لمسألتك هذا المساغ، فالسكوت عنها هو الجاري على وفق المصلحة الشرعية والعقلية" [٩].

وفي هذا الباب قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة، ومثله قول ابن مسعود: ما أنت محدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة. رواه مسلم (٢٦١هـ/٨٧٥م)، وممن كره التحديث ببعض دون بعض أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرابين، وأن المراد ما يقع من الفتن" [١٠].

ولا يخفَى أن تحديث العامَّة بما ينبغي كتمه عنهم –كما سبق عن الشاطبي وابن حجر وابن تيمية– هو وراء افتتان فريقٍ من غوغاء الناس بداعش وأخواتها وبتبادل تهم الخوارج وصفاتهم بتنزيل من لا فقه له لنصوص الكتاب والسنة على وقائع لا تمت إلى الواقع الذي يستهدفه الكتاب والسنة بِصِلة؛ وهذا هو الذي حمل الغُلاة على أن ركبوا رؤوسهم وأوهامهم وأهواءهم، فسفكوا دماء معصومة، ثم تطايرت رقابهم أيضًا بالسيف ذاته وبمثل تلكم التُّهم، ولما كانوا يصدرون في تفسيرهم عن هوى وعصبية مذهبية آل أمرهم في تأويل النصوص وتنزيلها على الوقائع إلى ما قاله ابن عمر رضي الله عنه فيهم: "انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار، فجعلوها على المؤمنين" ونصَّ البخاري على أنه يريد

---

[٧] ابن تيمية الحراني، *مجموع الفتاوى*، ٦/ ٥٩.

[٨] البخاري، "العلم"، ٤٩ (رقم ١٢٧).

[٩] إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، *الموافقات*، تح. أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (القاهرة: دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، ٥/ ١٦٧_١٧٢.

[١٠] ابن حجر، *فتح الباري*، ١/ ٢٢٥.

بهم الخوارج بذكره للأثر في باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم ثم بروايته لحديث علي رضي الله عنه في هذا الباب [٢].[٨]

نتائج البحث:

دلَّت مطارحاتُ البحثِ على أن تنزيلَ النصوص على الوقائع فرعُ تفسيرِ النص وفقهِ الواقع من حيث صفاتُ المفسِّر وشروطُ التفسير ومنهجيتُه القائمة على ضوابطِ تفسير النصوص وفقهِ الواقعة والواقع وفقه الإسقاط والتنزيل، وأما صحة الخبر فهي شرط أَوَّلي للبحث في تأويله وتنزيله على الأحداث، فكل المطارحات القائمة على أخبار واهية لا قيمة لها في ميزان العلم، ولا بد من التشهير بمروِّجيها وزجرهم عن العبث بالعقول، ثم إنَّ القطع في التأويل في هذا الباب ممتنع إلا بشروطه، ومنع التأويل إلا بعد القطع بالمراد مردود وأشبه بتعطيل النص، فأكثر من فسَّر هذه الأخبار من أهل العلم بنى على تأويلات أغلبها ظنون راجحة عنده، فاحتمل تفسيره الصواب والخطأ، هذا؛ ولا برهان يعضد دعوى القائلين بأنَّ أَوْلى الواقعتين بتنزيل النص عليها أقربهما من قيام الساعة، فهذا تَحَكُّمٌ في فقه النص وفقه الواقع وخرص زمانيٌّ لا دليلَ عليه لا سيما أن النسبية الزمانية أصل من أصول تفسير مثل هذه النصوص، ومعها لا يبقى شيء لمن يدعي في تنزيل نصٍّ ما قربَه أو بعده عن يوم القيامة، وأما احتمال تكرار الوقوع فله مسوغان؛ الأول احتمال دلالات الألفاظ للتكرار وعدم قيام دليل على أن الحدث يقع مرة ولا يتكرر، والثاني نقد التنزيل السابق وترجيح تفسير وتنزيلٍ لاحق عليه.

وجل أسباب الخطأ في تنزيل الأخبار على الأحداث يدور بين السَّند ورفع الصحيح الظني منه إلى درجة القطع ثبوتًا وتفسيرًا وتنزيلا، وخوض من ليس أهلا للاجتهاد في النصِّ وفهمِ الواقع فيما ليس له الخوض فيه، ولدى النظر في مقاصدِ هذه الأخبارِ وفي ضُرُوْبِها المستنبطة من الاستقراء الجزئيِّ يتبين أنَّها سُوْرٌ مُحْكَم لتقعيدٍ ضابطٍ لفهم هذه النصوص ومانعٍ من العبث بتفسيرها وتنزيلها على الوقائع.

والضبط العلمي للإطار العام للتأويل يقوم على هذه الثلاثية: ترتيب ما صحَّ وفق مراتب معتبرة في التعارض والترجيح، والجمع بين الروايات، ورعاية تسلسل الوقوع الزَّمني المنصوص عليه، هذا إضافةً إلى أنَّ المطابقة بين النص والواقع –ما أمكنَ– شرط، فلا يُكتَفَى فيها بالتشابه القائم على الخرص والتخمين، ولا يلزم من تطابق الأسماء تطابق الحقائق كما لا يلزم من تغيير أسماء بعض الأماكن التي كانت في عصر النبي صلى الله عليه وسلم رد الخبر أو الطعن فيه لخلوه من الدلالة على واقع أو واقعة يتوقع حدوثها.

---

[٨] البخاري، "استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم"، ٦ (رقم ٦٩٣٠)؛ ابن حجر، *فتح الباري* ٢٨٣/١٢؛ العيني، *عمدة القاري شرح صحيح البخاري* (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ٢٤/ ٨٤.

هـذا؛ ومـا نشَـرَ ثقافـةَ الخنـوعِ والدَّعَـة والادعـاء العـاري عـن الـدليل إلا الـرجمُ بالغيب في مسائل من هذا الباب قامت على أهواء الفِرق والجماعات، فجاء هذا البحث ليعضد قول من قال بمنع دعوى العموم المطلَق في باب الرواية والتفسير على حدٍّ سواء، فرَدَّ دعوى من زعموا أنَّ كل ما كان وما سيكون إلى يوم القيامة جاءت به النصوص تفصيلًا، وإنَّ خوض غمار هذا الضرب من النصوص المحتمِلة لَتَنجُم عنه مصالح ومفاسد للعامَّة وعموم الأمةِ وللحكَّام؛ فعلى المفسِّر الوعيُ بهذا الأمر الجلل، والبناءُ على قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد، وتقديم الدرء على الجلب.

ثم إنَّه كم قيلَ وأُعيدُ القول بأنه ما ينبغي السَّأَمُ مِن تَكرار الدعوة إلى تأسيس قسـم لهـذا الموضـوع في مؤسسـات علـوم الكتـاب والسـنة والدراسـات التاريخيـة، ليجمـعَ الباحثون ويصنِّفوا هذه النصوص والأخبار، ويقارنوا بينها، ويضعوا كليات خاصة تفسَّر في ضوئها، ويحكموا على الأسانيد، هذا على أن يستعينوا بجمع من المختصين ممن لهم كفاءة وكفاية عالية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية كلِّها؛ وذلك لتحقيق هدف ثلاثي الأبعاد يتمثل في رسم إطار محكم ضابط للتأويل، ونقد ما سبق تنزيله من النصوص على الوقائع على مدى التاريخ، ومتابعة ما يجِدُّ من أحداث لدراستها والحكمِ على مدى انطباق النصوص عليها سدًّا لباب العَرافة، ومنعًا لكهنةِ الفكر والورَّاقِين وسَحَرة الإعلام من تخريب عقولِ الجيل، وإشاعة عوامل الرُّهاب من المستقبل، ونشر ثقافة العجز والاستسلام وانتظار المجهول.